

تاريخ فنون الحديث

٣

المستدرك على الصحيحين للحاكم

قد أوردع الحافظ محمد بن عبدالله الحاكم النيسابوري (١) في كتابه المستدرك ما ليس في الصحيحين مما رأى أنه على شرطهما أو شرط أحدهما (٢) أو ما أدى اجتهاده إلى تصحيحه وإن لم يكن على شرط واحد منهما مشيراً إلى القسم الأول بقوله هذا حديث على شرط الشيخين أو على شرط البخاري أو على شرط مسلم وإلى القسم الثاني بقوله هذا حديث صحيح الإسناد وربما أورد فيه ما لم يصح عنده منها على ذلك وهو متساهل في التصحيح وقد خص الحافظ الذهبي (٣) مستدركه وأبان ما فيه من ضعيف أو منكر وهو كثير وجمع بجزءه في الأحاديث الموضوععة التي وجدت فيه فبلغت حوالي مائة. قال الذهبي: في المستدرك جملة وافرة على شرطيهما أو شرط أحدهما ولعل مجموع ذلك نحو نصف الكتاب وفيه نحو الربع مما صح سنده وفيه بعض الشيء وما بقي وهو نحو الربع فهو من أكبر وأهيات لا تصح وفي بعض ذلك موضوعات

وهذا الأمر مما يتعجب منه فإن الحاكم كان من الحفاظ البارعين في هذا الفن ويقال أن السبب في ذلك أنه صنفه في أواخر عمره وقد اعترته غفلة وقال الحافظ ابن حجر إنما وقع للحاكم التساهل لأنه سرد الكتاب لينقعه فما جعلته المنية ولم يتيسر له تحريره وتنقيحه

وقال كثير من المحدثين إن ما انفرد الحاكم عن أئمة الحديث بتصحيحه يبحث عنه ويحكم عليه بما يقضي به حاله من الصحة أو الحسن أو الضعف اهـ

١٦ توفي سنة ٤٠٥ هـ (٢) قال النووي المراد بقول المحدثين على شرطهما أو على شرط أحدهما إن يكون رجال الإسناد في كتابيهما أو في كتاب أحدهما لا يهتدون لهما شرط في كتابيهما ولا في غيرها (٣) سنة ٧٤٨ هـ (المنازل: ج ٣) (٢٥) (المجلد الثاني والمثرون)

المستخرجات على الصحيحين

قبل أن نذكر المستخرجات على الصحيحين نذكر معنى الاستخراج فنقول
الاستخراج أن يمدح حافظ إلى صحيح البخاري مثلاً فيورد أحاديثه واحداً
واحداً بأسانيد لنفسه غير ملتزم فيه ثقة الرواة - من غير طريق البخاري إلى
أن يلتقي معه في شيخه أو فيمن فوقه إذا لم يمكن الاجتماع معه في الأقرب
ونما ترك المستخرج أحاديث لم يجد له بها اسناداً مرضياً وربما علقها عن بعض
رواها وربما ذكرها من طريق صاحب الأصل وقد احتج كثير من الحفاظ بالتخريج
وقضوا ذلك في الأكثر على الصحيحين لكونهما العمدة في هذا الفن .
وللمستخرجات فوائد منها ما قد يقع فيها من زوائد في الحديث لانهم لا يلتزمون
الحفاظ المستخرج عليه ومنها على الاسناد إذا رواية الحديث عن صاحب المستخرج
عليه أبعد من روايته عن طبقته أو شيوخه وقد يقع فيها التصريح بالسماع مع
كون الأصل مضمناً أو بتسمية مبهم في الأصل ولا يحكم للزيادات الواقعة في
المستخرجات بالصحة الا اذا كان سند المستخرج إلى الشيخ الذي التقى فيه م
مصنف الأصل صحيحاً متملاً . وقد يطلق التخريج على عزو الحديث إلى من
أخرجه من الأئمة كقولنا أخرجه البخاري للحديث الذي يوجد في صحيحه
ومن الكتب المستخرجة على جامع البخاري المستخرج لابي نعيم أحمد بن
عبد الله الاصبهاني (١) والمستخرج لابي بكر أحمد بن ابراهيم الاسماعيلي (٢)
والمستخرج لابي بكر أحمد بن محمد البرقاني شيخ الفقهاء والمحدثين (٣)
ومن المستخرجات على صحيح مسلم تخرج أحمد بن حمدان النيسابوري (٤)
وتخرج ابي عوانة الاسفرائيني (٥) وتخرج ابي نصر الطوسي (٦) والمسند
المستخرج على مسلم للحافظ ابي نعيم الاصبهاني (٦)

المجتبى لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (٧)

لما صنف النسائي سننه الكبرى أهداها إلى أمير الرملة فقال له أكل ما فيها
صحيح فقال فيها الصحيح والحسن وما يقاربهما فقال ميز لي الصحيح من غيره

١٠. توفي سنة ٤٣٠ هـ . سنة ٣٧١ هـ . سنة ٤٢٥ هـ . سنة ٣١١ هـ . سنة ٣١٦ هـ

٣٠٢ - ٧٠٣٤٤ هـ

فصنف له السنن الضعيفى وسماه المجتبي من السنن
 ودرجته في الحديث بمد الصحيحين لانه أقل السنن بمد ما ضعيفاً وأما سننه
 الكبيرة فكان من طريقته أن يخرج فيها عن كل شخص لم يجمع على تركه. وإذا
 نسب الى النسائي رواية حديث فأنما يمتنون روايته في مجتبه وقد شرح المجتبي
 شرحاً وجيزاً الحافظ جلال الدين السيوطي (١) وكذلك شرحه أبو الحسن محمد
 ابن عبد الهادي السدي الحنفي (٢) اقتصر فيه على حل ما يحتاج اليه القارئ
 والمدرس من ضبط اللفظ وايضاح الغريب والاعراب شأنه في شرح الكتب
 الستة على أن شرحه أوسع من شرح السيوطي (*) وقد شرح سراج الدين صهر بن
 علي بن الملقن الشافعي زرائده على الصحيحين وأبي داود والترمذي في مجلد

سنن أبي داود سليمان بن أشعث السجستاني (٣)

قال أبو سليمان الخطابي في كتابه معالم السنن اعلموا رحمكم الله أن كتاب
 السنن لأبي داود كتاب شريف لم يصنف في علم الدين كتاب مثله وقد رزق القبول
 من كافة الناس فصار حكمايين فرق العلماء وطبقات العلماء على اختلاف مذاهبهم
 فلكل منه ورد ومنه شرب (**) وعليه معمول أهل العراق وأهل مصر وبلاد
 المغرب وكثير من أقطار الارض. قال أبو داود رحمه الله كتبت عن رسول الله
 (ص) خمسمائة الف حديث فانتخبت منها أربعة آلاف حديث وثمانمائة ضمنتها هذا
 الكتاب ذكرت الصحيح وما يشبهه ريقاره ويكتفي الانساز لدينه من ذلك أربعة
 أحاديث أحدها قوله (ص) «الاعمال بالنيات» والثاني قوله (ص) «من حسن
 اسلام المرء تركه ما لا يعنيه» والثالث قوله (ص) «لا يكون المؤمن مؤمناً حتى
 يرضى لآخيه ما يرضى لنفسه» والرابع «الجلال بين والجرام بين» الحديث وقال ما
 ذكرت في كتابي حديثنا أجمع الناس على تركه وما كان به من حديث فيه وهن شديد
 فقد بينته ومنه ما لا يصح سنده. وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح وبمضها أصبح
 من بعض، وهو كتاب لا ترد عليك سنة عن النبي (ص) الا وهي فيه ولا أعلم
 شيئاً بمد القرآن الزم للناس أن يتعلموه من هذا الكتاب ولا يضر رجلاً أن
 لا يكتب من العلم شيئاً بمد ما يكتب هذا الكتاب الى آخر كلامه في رسالته
 (*) طبع المجتبي على شرحه هذين في الهند (**) الشرب بالكسر كالورد وهو معنى
 المتناول أي ما يورد وما يشرب (١) توفي سنة ٩١١ هـ «٢» سنة ١١٢٨ هـ (٣) سنة ٢٧٥ هـ

الى أهل مكة . وقد اشتهر هذا الكتاب بجمعه لاحاديث الاحكام وفيه كثير من
المراسيل وكان محتجج بها من تقدم الشافعي كسفيان الثوري ومالك والاوزاعي
(١) شرحها) شرح هذه السنن كثير من أفاضل العلماء شرحها الامام الخطابي (١)
في كتابه معالم السنن وقلب الدين أبو بكر العيني الشافعي (٢) في أربع مجلدات
كبار وأبو زرعة أحمد بن عبد الرحيم العمري (٣) كتب من شرحه سبع مجلدات
الى أثناء سجد السهو وشرح زوائده على الصحيحين ابن الملقن في مجلدين وشرح
السنن شهاب الدين الرملي (٤)

مختصراتها قد اختصرها زكي الدين المنذري (٥) واسمى مختصره المجتبي
وقد شرحه السيوطي بكتابه زهر الربا على المجتبي وهذب المختصر ابن قيم الجوزية
الحنبلي (٦) وشرح مذهب شرحا جميلا ذكر فيه أن الحافظ المنذري قد أحسن
في اختصاره فهذبته نحو ما هذب هو به الاصل وزدت عليه من الكلام على علل
سكت عنها اذ لم يكملها وتصحيح أحاديثه والكلام على متون مشكلة لم يفتح
مقتلها وقد بسطت الكلام على مواضع لعل الناظر لا يجدها في كتاب سواه
قال ابن كثير في مختصر علوم الحديث أن الروايات لسنن أبي داود كثيرة
يوجد في بعضها ما ليس في الاخرى

الجامع الصحيح لمحمد أبي عيسى الترمذي (٦)

قال ابو عيسى الترمذي رحمه الله تعالى عرضت هذا الكتاب على علماء الحجاز
والعراق وخراسان فرضوا به واستحسنوه وقال ما أخرجت بكتابي هذا الا
جديتاً قد همل به بعض النقهاء فعلى هذا كل حديث احتج به محتج أو عمل
بموجبه طامل أخرجه سواء صح طريقه أو لم يصح لكنه تكلم على درجة الحديث
وبين الصحيح منه والمملول كما ميز الممبول به من المتروك وساق اختلاف العلماء
فكتابه لذلك جليل القدر جم الفائدة كما انه قليل التكرار

(١) شرحه) قد شرحه محمد بن عبد الله الاشبيلي المعروف بابن العربي المالكي (٨)
وأسنن شرحه (عارضة الاحوذى في شرح الترمذي) وشرحه الحافظ محمد بن
محمد الشافعي (٩) شرح نحو ثلثيه في عشر مجلدات ولم يتمه وقد كلفه زين الدين

(١) توفي سنة ٣٢٨ (٢) سنة ٦٥٢ (٣) سنة ٨٢٦ (٤) سنة ٨٤٨ (٥) سنة ٦٥٦

(٦) سنة ٧٥١ (٧) سنة ٢٧٩ (٨) سنة ٥٤٦ (٩) سنة ٧٣٤

عبد الرحيم بن حسين العراقي (١) وشرحه عبدالرحمن بن احمد الحنبلي في عشرين مجلدا وقد احترق شرحه في الفتنة وكذلك شرحه السيوطي والسندي وشرح زوائده على الصحيحين وابي داود عمر بن علي بن الملقن (٢)
 مختصراته منها الجامع لنجم الدين محمد بن عقيل (٣) ومختصر الجامع لنجم الدين سليمان بن عبد القوي اللؤلؤي الحنبلي (٤)

سنن محمد بن يزيد بن ماجه القزويني (٥)

عد بعض الحفاظ أصول السنة خمسة يعني كتب البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وأبي داود وعددها بعض آخر ستة بضم سنن ابن ماجه الى الخمسة السانئة وأول من فعل ذلك ابن طاهر المقدسي (٦) ثم الحفاظ عبد الفتي (٧) في كتاب الاكمال في أسماء الرجال وإنما قدموا سنن ابن ماجه على الموطأ لكثرة زوائده على الخمسة بخلاف الموطأ. قال بعض المحدثين ينبغي ان يجعل السادس كتاب الدارمي فانه قليل الرجال الضعفاء نادر الاحاديث المنكرة والشاذة (٨) وان كان فيه أحاديث مرسلة وموقوفة. وقد جعل بعض العلماء كرزين السرقسطي (٩) سادس الكتب الموطأ وتبعه على ذلك المجد بن الاثير في كتاب جامع الأصول وكذا غيره قال الحفاظ المزي ان كل ما انفرد به ابن ماجه عن الخمسة فهو ضعيف ولكن قال الحفاظ ابن حجر انه انفرد بأحاديث كثيرة وهي صحيحة فالاولى حمل الضمف على الرجال

شرح سنن ابن ماجه: شرحها كمال الدين محمد بن موسى الدميري الشافعي (١٠) في خمس مجلدات واسمى شرح الديباجة ولكنها مات قبل تحريره وشرحها ابراهيم ابن محمد الحلبي (١١) وجلال الدين السيوطي في شرحه مصباح الزجاجة وكذلك السندي وقد شرح سراج الدين عمر بن علي بن الملقن زوائده على الخمسة في ثمان مجلدات وسمى شرحه ما تمس اليه الحاجة على سنن ابن ماجه

(١) توفي سنة ٨٠٤ (٢) سنة ٨٠٤ (٣) سنة ٧٢٩ (٤) سنة ٧١٠ (٥) سنة ٢٧٣ (٦) سنة ٦٠٠ (٧) بعد سنة ٦٠٠ (٨) الحديث المنكر ما كان في سنده كثير الفلعل أو غافل عن الاتساق أو مساق والشاذ ما خالف فيه الثقة من هو أرجح منه (٩) توفي سنة ١٠٥٣٥ سنة ٨٠٨ (١٠) سنة ٨٤١

باقى كتب السنة الصحيحة غير الكتب الستة

مما أسلفت يتبين لك ان الصحيحين لم يستوعبا كل الصحيح وكذلك
 الاصول الخمسة أو الستة وان كان الزائد عليها قليلا قال الامام النووي الصواب
 قول من قال انه لم يفت الاصول الخمسة الا النزر اليسير . وهانحن أولاء ندلي اليك
 بباقي الكتب الشهيرة الجامعة للصحيح في القرنين الثالث والرابع
 فيها صحيح محمد بن اسحاق بن خزيمه النيسابوري (١) وصحيحه أعلى مرتبة
 من صحيح ابن حبان تلميذه لشدة تحريه حتى انه يتوقف في التصحيح لأدنى
 كلام في الاسناد . ومنها صحيح أبي حاتم محمد ابن حبان البستي (٢) واسم مصنفه
 التقاسيم والأنواع والكشف على الحديث منه عسر لانه غير مرتب على الابواب
 ولا المسانيد وقد رتبته ابن الملقن وجرده أبو الحسن الهيثمي زوائده على الصحيحين
 في مجلد وقد نسبوا لابن حبان التسهيل في التصحيح الا أن تساهله أقل من
 تساهل الحاكم في مستدركه . ومنها صحيح أبي عوانة يعقوب ابن اسحاق (٣)
 وصحيح المنتقى لابن السكن سميد ابن عثمان (٤) وسنن الامام الحافظ علي بن
 عمر البغدادي الشهير بالدارقطني (٥) والمنتقى في الاحكام لابن الجارود عبد الله
 ابن علي «٦» والمنتقى في الآثار لقاسم ابن أصبغ محدث الاندلس «٧»

كتب الاطراف

كتب الاطراف هي ما تذكر طرفا من الحديث يدل على بقية ونجس أسانيد
 اما مستوعبة أو مقيدة بكتب مخصوصة فمن ذلك
 أطراف الصحيحين للحافظ ابراهيم بن محمد بن عبيد الدمشقي (٨) ولابي
 محمد خلف بن محمد الواسطي (٩) قال الحافظ بن عساكر وكتاب خلف أحسنها
 ترتيباً ورصماً وأقلها خطأ ووهما . وهو في دار الكتب السلطانية أربع مجلدات
 — ولابي نعيم أحمد بن عبد الله الاصفهاني (١٠) — وللحافظ أبي الفضل أحمد

«١» توفي سنة ٣١١ - «٢» سنة ٣٥٤ - «٣» سنة ٣١٦ - «٤» سنة ٣٥٣

«٥» سنة ٣٨٥ - «٦» سنة ٣٠٧ - «٧» سنة ٣٤٠ - «٨» سنة ٤٠٠ - «٩» سنة

٤٠ «١٠» سنة ٥١٧

ابن علي بن حجر الملقب وأطراف السنن الأربعة لابن عساكر الدمشقي (١) في ثلاث مجلدات مرتباً على حروف المعجم واسم الأشراف على معرفة الأطراف وأطراف الكتب الستة لمحمد بن طاهر المقدسي (٢) جمع فيه أطراف السجيين والسنن الأربعة قال ابن عساكر في مقدمة كتابه الأشراف سبرته واختبرته فظهرت فيه أمارات النقص والقيته مشتملاً على أوهام كثيرة وترتيبه مختل. لهذا عمل كتابه الأشراف ولهذا السبب أيضاً لخصه الحافظ محمد بن علي الحسيني الدمشقي (٣) ورتبه أحسن ترتيب واسم كتاب المقدسي أطراف الفرائد والأفراد، وللحافظ يوسف بن عبد الرحمن المزني (٤) أطراف الكتب الستة أيضاً وفيه أيضاً أوهام جمعها أبو زرعة أحمد بن عبد الرحيم (٥) وقد اختصر أطراف المزني الذهبي (٦) كما اختصره أيضاً محمد بن علي الدمشقي الآنف ذكره ولابن الملقن الأشراف على أطراف السنة .

ولابن حجر أتحاف المهرة بأطراف العشرة يعني الكتب الستة والمسائيد الأربعة في ثمان مجلدات . وقد أفرد منه تأليفه المسمى بأطراف المسند الممتلي يقع في مجلدين .

دور التهذيب بعد القرن الرابع

ان لجمع السنن من أفواه الرواة والنظر في رجال الاسانيد وانزالهم منازلهم وبيان عليل الحديث من ضحيجه كاد يفتحي بانتها القرن الرابع كما انشأت اد ذلك جذوة الاجتهاد وركن الناس الى التقليد في الدين فاكثر الكتب التي تمجدها بعد ذلك المصير سلكت مسلك التهذيب أو جمع الشئيت وبيان الغريب ، أو نحت منحى الابداع والترتيب أو طرقت سبيل الاختصار والتقريب وجل من تكلم في الاسانيد بعد المائة الرابعة كان غالة على مادونه أئمة الحديث في القرون السالفة

ولا يسبقن الى ذهنك — وأنت النطن اللبيب — أنه لم يسبق القرن الخامس جمع وتهذيب فان ذلك قد وجد ولكن لم يشع شيوعه بعد القرن الرابع ونحن من سنتنا في هذه الرسالة مرآة الامور الدائمة ولا نلتفت للسير النادر

«١» توفي سنة ٥٧١ «٢» سنة ٥٠٧ «٣» سنة ٧٦٥ «٤» سنة ٨٤٢ «٥»

أهم الكتب الجامعة لمتون الحديث في دور التهذيب

الجمع بين الصحيحين قد جمع كثير من الافاضل بين صحيح البخاري ومسلم ومن هؤلاء محمد بن عبد الله الجوزي (١) واسماعيل بن أحمد المعروف بابن القرات (٢) ومحمد بن أبي نصر الحميدي الاندلسي (٣) وربما زاد زيادات ليست فيها وحسين بن مسعود البغوي (٤) ومحمد بن عبد الحق الاشبيلي «٧» وأحمد بن محمد القرطبي المعروف بابن أبي حجة «٥»

الجمع بين الكتب الستة قد جمع بينها عبد الحق بن عبد الرحمن الاشبيلي المعروف بابن الخراط «٦» وقلب الدين محمد بن علاء الدين المكي «٧» وكتابه مرتب مهذب

وأبو الحسن رزين بن معاوية العبدي السرقسلي «٨» في كتابه تجريد الصحاح ولكنه لم يحسن في ترتيبه وتهذيبه وترك بعضاً من أحاديث الستة فلما جاء أبو السمات مبارك بن محمد المعروف بابن الاثير الجزري الشافعي «٩» هذب كتابه ورتب أبوابه وأضاف اليه ما أسقطه من الاصول وشرح غريبه وبين مشكل الاعراب وخفي المعنى وحذف اسانيداه ولم يذكر الاراوي الحديث من صحابي أو تابعي كما ذكر المخرج له من الستة ولم يذكر من أقوال التابعين والأئمة الا النادر ورتب أبوابه على حروف المعجم وسماه جامع الاصول لاحاديث الرسول لجاء كتاباً فذا في بابه لم ينسج أحد على منواله فقرب اليها البعيد وسهل علينا المسير وهو بدار الكتب السلطانية المصرية في عشرة أجزاء صغيرة ولعل الله يسوق اليه من يبرزه الى عالم المطبوعات فيسدى بذلك الى طلاب الحديث معروفاً جميلاً. وقد اختصر هذا الجامع كثيرون منهم محمد المروزي «١٠» وهبة الله ابن عبد الرحيم الحموي «١١» وعبد الرحمن بن علي المعروف بابن الديبع الشيباني الزيدي «١٢» وهو احسن المختصرات وقد طبع حديثاً بمصر ويقع في ثلاثة أجزاء ولابي طاهر محمد بن يعقوب الفيروزبادي «١٣» زوائد عليه سماها تسهيل الوصول الى الاحاديث الزائدة على جامع الاصول وان في هذا وما قبله لفنية عن كتب الحديث الاخرى وكفاية

«١» توفي سنة ٣٨٨ «٢» سنة ٤١٤ «٣» سنة ٤٨٨ «٤» سنة ٥١٦ «٥» سنة ٥٨٢ «٦» سنة ٥٨٢ «٧» سنة ٩٩٠ «٨» سنة ٥٣٥ «٩» سنة ٦٠٦ «١٠» سنة ٦٨٢ «١١» سنة ٧١٨ «١٢» سنة ٩٤٤ «١٣» ٨١٧